African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 3, July-September 2023, Page No: 816-838
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact Factor 2022: 1.04 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

آليات الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للمصارف في ليبيا من وجهة نظر متخذ القرار المصرفي: مصرف الجمهورية دراسة حالة

د. سالم امحمد كريم[1*]، أ. محمد علي ابوكيل[2]
[1،2] قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية، ليبيا

Governance Mechanisms and Their Impact on The Financial Performance of Banks in Libya from The Point of View of The Banking Decision-Maker: Jumhouria Bank, A Case Study

Salem M. Karim[1*], Mohamed Ali Aboukayl[2]
[1,2] Finance and Banking Department, Faculty of Economics and Commerce, Alasmarya Islamic University, Libya

[*]Corresponding author doctor.salem@yahoo.com [*]المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-07-09 **تاريخ القبول:** 2023-08-26 **تاريخ النشر:** 2023-08-30

الملخص
برز مفهوم الحوكمة عموماً في العقدين الأخيرين كسياسة ونظام تبنته العديد من الدول المتقدمة لزيادة فاعلية نظمها الاقتصادية والمالية والمؤسساتية بما يرفع من مستوى الرفاهية لمجتمعاتها، وقد أظهرت هده النظم فاعلية كبيرة في دعم الخطط التنموية والاستغلال الكفوء للموارد، وقد سعت العديد من الدول النامية لتبنى آليات الحوكمة وتطبيقاتها لتحدوا بذلك حدوا الدول المتقدمة، ويعتبر النظام المالي عموماً والنظام المصرفي خصوصاً الأكثر اهتماماً من قبل الحكومات نظراً لعظم الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية والمصرفية في تعبئة الموارد ومنح التمويل وتنويع أدوات الاستثمار. هذا ولخصت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل يؤثر تطبيق آليات الحوكمة المصرفية بشكل إيجابي على الأداء المالي للمصرف؟ هذا وقد هدفت الدراسة الي تقييم أهمية تبني آليات الحوكمة المصرفية وحجم تأثيرها على الأداء المالي للمصارف الليبية عموماً والمصرف محل الدراسة على وجه الخصوص، وذلك من خلال سبر عقلية قيادات الإدارة العليا بالمصرف حيال الضرورات التي تقتضي تطبيق نظم الحوكمة بما يخدم مصالح المصرف التمويلية والاستثمارية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في آليات الحوكمة على الأداء المالي للمصرف كمتغير تابع، وتم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة وقياس حجم الأثر ومستوى العلاقة.
وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج كان من أهمها، أن هناك تأثير إيجابي قوي لأدوات آليات الحوكمة المصرفية على كفاءة الأداء المالي بالمصرف وفقاً لرؤية القائمين على الإدارة العليا بالمصرف، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني المصرف المركزي في ليبيا باعتباره المسئول عن ضبط النظام المصرفي للدولة ومتابعة المصارف العاملة في السوق المصرفي الليبي، لتطبيق مفاهيم ومتطلبات الحوكمة ووضع آلياتها في شكل سياسة مصرفية شاملة تضبط العمل المصرفي وتكون ملزمة التنفيذ من قبل كل المصارف بما يحقق المصلحة الوطنية لتبني مفهوم الحوكمة، وبما يعزز الأداء المالي القوي للمصارف.

الكلمات المفتاحية: آليات الحوكمة، الحوكمة المصرفية، الأداء المالي، القطاع المالي والمصرفي.

Abstract:
The concept of governance in general has emerged in the last decades as a policy and system adopted by many developed countries to increase the effectiveness of their economic, financial and institutional countries systems in order to raise the level of well-being for their societies. These systems have shown great effectiveness in supporting development and efficient exploitation of resources. Many developing have sought to adopt mechanisms of governance plans. The financial system in general and the banking system in particular are the most concerned by governments due to the great role played by financial and banking institution in mobilizing resources granting financing and diversifying investment tools. The problem of the study was summarized in the following question: Does the application of banking governance mechanisms positively affect the financial performance of the bank?
The study aimed assess the importance of adopting banking governance mechanisms and the size of their impact on the financial performance of Libyan bank in general and the bank of the study in particular, by examining the mentality of the bank's senior management leaders regarding the necessities that require the application of governance systems to serve the banks financing and investment interests. The study relied on the descriptive analytical approach to measure the impact of the independent variables represented in governance mechanisms on the financial performance of the bank as the dependent variable.
The study reached several results, the most important of which was that there is a strong positive impact of the tools of banking governance mechanisms on the efficiency of the bank's financial performance according to the vision of those in charge of the bank's senior management. The Libyan banking market implements the concept and requirement of governance and develops its mechanisms in the form of a comprehensive banking policy that regulates banking work and is obligatory for implementation by all parties. Banks in a way that activates the natural intent to adopt the concept of governance and in a way that enhances the financial performance of strong banks.

Keywords: Governance mechanisms, Banking governance, Financial performance, Financial and banking sector.

مقدمة

تعتبر المصارف بصفه خاصة والقطاع المالي بمؤسساته المختلفة بصفة عامة اللاعب الأساسي في المنظومة الاقتصادية لأي دولة، وأن استقرار هذا القطاع وكفاءة أدائه ينعكس إجابا على سلامة وكفاءة أداء الاقتصاد القومي باعتبار أن المصارف هي من تتولى تمويل الأنشطة الاقتصادية وتعبئة وجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية.

هذا وقد كشفت الأزمات المالية التي شهدتها عدد من مناطق وأقاليم جغرافية مختلفة من العالم، كأزمة دول النمور الأسيوية وأمريكا اللاتينية في تسعينيات القرن الماضي، تلتها أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وامتداداتها في منطقة اليورو واليابان في الأزمة المالية العالمية في سنة 2008م، وما ترتب عليها من انهيار العديد من المؤسسات المالية والمصرفية ، والتي عكست الحساسية الزائدة والتقلبات الحادة التي يمكن أن تحدث في القطاع المالي والمصرفي في حال غياب تبني مفهوم الحوكمة والعمل على ترسيخ هذا النهج ضمن ركائز البيئة الاقتصادية الرصينة، وهو ما دفع العديد من الدول إلى الاتجاه إلى ما يعرف بحوكمة الشركات والمؤسسات.

تعتبر حوكمة المؤسسات المالية والمصرفية خصوصاً استناداً إلى دورها التمويلي والاستثماري والشركات الصناعية والعقارية والسياحية كونها تمثل الجانب التشغيلي، ضرورة ملحة لتبني مجموعة من الآليات للعمل بشكل أساسي من أجل حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصالحة المرتبطين بأعمال هده المنظمات المالية والصناعية على حد السواء، من خلال إحكام الرقابة والسيطرة

على أداء هده المنظمات، والحد من حجم تعارض المصالح بين إدارة المؤسسات وملاكها أو المساهمين بها من جهة وأصحاب المصالح من البيئة الخارجية من ناحية أخرى.
هذا ويعد وجود نظام فعال لحوكمة المصارف في كل مصرف على حده، في ضل النظام العالمي الجديد المبني على الانفتاح ورفع القيود واشتداد المنافسة والترابط الشديد بين دول العالم ضرورة ملحة لتعزيز الثقة وزيادة مستوى الشفافية ودعم الفاعلية للعمليات والخدمات المصرفية، كل ذلك يؤدي الي رفع كفاءة وأداء الأعمال المصرفية كما يؤدي إلى مكافحة الفساد وتحجيمه، والحوكمة المصرفية ما هي إلا مجموعة من النظم والقوانين التي توفر المعلومات الموثوقة للإدارة المصرفية كالإفصاح والشفافية من أجل لتحقيق أهداف عملاء المصرف ومساهميه على السواء، وتعتمد في ذلك على النظم القانونية والرقابية وحتى أخلاقيات المهنة المصرفية كالصدق والأمانة، هذا و للحوكمة دور فعال في المحافظة على المصارف والمؤسسات المالية وحمايتها من المخاطر الائتمانية والاستثمارية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.
إن الغاية من تطبيق آليات الحوكمة يعد بمثابة ضمانة أساسية لتعزيز قدرة المدراء على تعظيم قيمة المؤسسة من خلال تحسين الأداء المالي لها، وإذا كانت آليات الحوكمة قابلة للتطبيق على المصارف كما هي على المؤسسات إلا أن المصارف ذات طبيعة خاصة، وإن عدم استقرارها يؤثر سلباً على الاستقرار المالي في الدولة وهو ما ظهر جلياً خلال الأزمات المالية والاقتصادية المتتالية.

مشكله الدراسة:
إن تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري أصبحت تؤرق جل حكومات الدول النامية لارتفاع تكاليفه المؤدية لاقتصاداتها، وليبيا ليست استثناء، فهي تعاني كغيرها من الدول النامية من الآثار السلبية لهده الظاهرة، فهي ولسنوات طويلة تديل قائمة مؤشر الفساد العالمي، وهو ما يلقي بظلاله على مستوى أداء المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في السوق الليبي، وهو ما توثقه تقارير ديوان المحاسبة السنوية وتقارير المؤسسات الرقابية الأخرى، الي جانب أبحاث الأكاديميين في المجال المصرفي والتشريعي، ويعتبر الفساد المالي والمؤسساتي معضلة تعاني منها ليبيا ويوفر بيئة خصبة للأزمات التي قد تهدد استقرار الدولة وقدرتها على النمو والاستقرار، ويعاني الاقتصاد الليبي من تفشي هذه الظاهرة في أغلب قطاعاته والقطاع المصرفي بدرجة حساسيته العالية ليس استثناء، ما يدفع باتجاه البحث في سبل تطبيق آليات الحوكمة في السوق المصرفية في ليبيا والحاجة الملحة لذلك بما يدعم نمو القطاع المصرفي وتحسين مستوى الأداء المالي للمصارف العاملة به، وعليه يمكن صياغة السؤال الرئيسي الذي يلخص مشكلة الدراسة من وجهة نظر الباحثان في التساؤل التالي:
هل يؤثر تطبيق آليات الحوكمة المصرفية بشكل إيجابي على الأداء المالي للمصرف؟ والذي تتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:
1 - هل هناك رغبة تظهر استعداد الإدارة العليا للمصارف لتبني فلسفة الحوكمة والاستعداد للتطبيق آلياتها؟
2 – ما هو حجم التأثير الذي يلعبه تطبيق كل آلية من آليات الحوكمة على تحسين كفاءة الأداء المالي للمصرف؟

فرضيات الدراسة:
استنادا لمشكلة الدراسة ومحاولة فهم أبعادها وقياس حجم تأثير آليات الحوكمة المصرفية المفترض تأثيرها على مستوى الأداء المالي للمصرف تمت صياغة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية للدراسة على النحو التالي:

- **الفرضية الرئيسية:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المصرفية والأداء المالي للمصرف
- **الفرضيات الفرعية:**

1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأدوات الرقابة وكفاءة الأداء المالي للمصرف.

2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آلية الإفصاح والشفافية وكفاءة الأداء المالي للمصرف.
3- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية وكفاءة الأداء المالي للمصرف.
4- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف وكفاءة الأداء المالي له.
5- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضمانات حقوق الأطراف ذات العلاقة وكفاءة الأداء المالي للمصرف.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1 - الكشف عن أهمية الحوكمة المصرفية وأثر تطبيق آلياتها على الأداء المالي للمصرف بالسوق المصرفية في ليبيا.

2 - تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه آليات الحوكمة المصرفية في الرفع من مستوى كفاءة الأداء المالي للمصرف في حالة تبنيها من قبل القائمين على الإدارات العليا بالمصرف محل الدراسة خصوصاً والنظام المصرفي في ليبيا عموماً.

3 - الدفع باتجاه تبني آليات الحوكمة وسبل تطبيقها لضبط الخدمات المصرفية المقدمة لجميع الأطراف المتعاملة مع المصرف وضمان حقوقهم بما يخدم القدرة التنافسية والرفع من مستوى الأداء المالي له.

أهداف الدراسة:

تهدف هده الدراسة لبلوغ الأهداف التالية:

1 – التعرف على مدى استعداد وقدرة المصارف العاملة في ليبيا لتطبيق آليات الحوكمة بما يخدم أهدافها المصرفية وفي مقدمتها تحقيق أكبر عائد ممكن.

2 – تزويد القائمين على العمل المصرفي في ليبيا برؤيا أكثر وضوحا حول الآثار الإيجابية لتطبيق آليات الحوكمة في العمل المصرفي ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري الي جانب تدعيم قدرة المصرف لتحقيق أكبر عائد ممكن في ضل حوكمة استغلال الموارد المتاحة.

3 – تحديد دقيق للأدوات الأكثر فاعلية لتطبيق مفهوم الحوكمة المصرفية، ومستوى تأثير كل آلية من آلياتها على الأداء المالي للمصرفي ومتطلبات تبنيها في السوق المصرفي الليبي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في إطار سعيها لفهم أكثر عمقا للمشكلة المطروحة للتحليل والمناقشة، والفرضيات التي تم صياغتها من آجل قياس مستوى العلاقة وحجمها بين المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة والمتغير التابع المتمثل في الأداء المالي، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوصول الي وصف وتحليل العلاقة السببية وحجم التأثير بين متغيرات الدراسة، كذلك تم الاعتماد على أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لقياس درجة تأثير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تتناسب مع أهداف الدراسة والتي يوفرها البرنامج الإحصائي SPSS ، كونه الأنسب لمعالجه البيانات المستقاة بواسطة الاستبيان.

الدراسات السابقة:

من خلال استعراض أهم الدراسات ذات العلاقة التي تناولت موضوع الحوكمة وآلياتها وتأثيرها على عمل المصارف إجمالاً والمصارف التجارية خصوصاً على المستوى المحلي والعربي والدولي، هذا وقد اختلفت تلك الدراسات فيما بينها من حيث المنظور والاتجاهات التي تبحثها فيما يخص آليات الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للمصارف، ومن أهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

دراسة (مقسم، 2010م):

بعنوان " فاعلية حوكمة الشركات على قرار منح الائتمان المصرفي" ، وقد هدفت الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات على منح الائتمان المصرفي بالمصارف السودانية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوصول الي النتائج التي الدراسة، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن توفير آليات لتعزيز مصداقية وشفافية القوائم المالية المنشورة، والالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساعد في إعداد تقارير مالية أكثر شفافية حول المؤسسات والشركات طالبة التمويل المصرفي، ما يعزز قدرة المصارف التجارية العاملة بالسوق المصرفية السودانية على تقييم قدرتها على السداد والوفاء بالتزاماتها ومن تم الحد من حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة القدرة الائتمانية للمصارف، وقد أوصت الدراسة بضرورة الدفع باتجاه حوكمة الشركات والسعي إلى إقناع إدارات الشركات والمؤسسات العاملة بأهميتها في توفير الضمانات اللازمة لطرفي العملية التمويلية.

دراسة (النور ، 2011):

"أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية، شركات المساهمة العامة السعودية**"**، هذه الدراسة عملت على تقييم أثر تطبيق نظم حوكمة الشركات على كفاءة الأداء في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وتحسين أدائها وبالتالي رفع كفاءة أداء الشركات المتبنية لآليات الحوكمة، وقدمت الدراسة عدت توصيات من أهمها أن ضرورة الاستمرار في تعزيز نظم الحوكمة الفعالة للشركات سواء من قبل الشركات نفسها، أو من قبل الجهات الرقابية ذات العلاقة.

دراسة (أحمد: 2011م):

" أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطرة في المصارف التجارية "، هدفت هده الدراسة للتعرف على البيئة المصرفية التي تعمل ضمن واقعها المصارف العاملة بالسوق المصرفية للسودان، ومدى تأثرها بالأنواع المختلفة للمخاطر المصرفية التي تواجهها، وطرق إدارتها، ومدى الالتزام باستخدام مبادئ الحوكمة كآلية للحد من المخاطر. ومن فرضيات الدراسة: عدم تطبيق مبادئ لجنة بازل بشأن الحوكمة في المصارف يضعف قدرة المصارف التجارية العاملة بالسودان، وقد اعتمد في هذه الدراسة على مزيج من مناهج البحث العلمي التي تلائم طبيعة الدراسة ونوعيتها وقد تمثلت هذه المناهج في المنهج التاريخي، والاستنباطي، والوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في موظفي المصارف، سوق الخرطوم للأوراق المالية، مكاتب المراجعة والمحاسبة والمستثمرين. وقد بلغ حجم العينة 200 مفرده تم اختيارها عشوائياً، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن المصارف السودانية على قدر كبير من الإلمام بالممارسات الدولية لحوكمة الشركات ومتطلباتها، وأن إدارة المخاطر الائتمانية خصوصاً والمخاطر المصرفية عموماً تقع ضمن دائرة مسئولية مجلس الإدارة بالمصرف، ومن أهم ما أوصت به الدراسة، ضرورة زيادة الاهتمام داخل الإدارة العليا والمستويات المختلفة بأهمية حوكمة الشركات وآليات تطبيقها باعتبارها أداة فعالة لضبط العلاقة بين المصرف وأصحاب المصالح من البيئة السوقية والمساهمين بفاعلية أكبر.

دراسة (معراج وآدم، 2012):

هذه الدراسة بعنوان **" نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية "** وقد هدفت الدراسة إلى استشراف إمكانية تفعيل الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري ومدى الدور الذي يمكن أن تلعبه في تعزيز قدرة المصارف التجارية الجزائرية في تعظيم أرباحها الاستثمارية، كذلك الوقوف على مدى قدرة الحوكمة وفاعليتها في الحد من الفساد الإداري والمالي فيها. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي الاستنباطي لتحليل البيانات المستخدمة في الدراسة، وقد توصلت الي عدة نتائج من أهمها أن البيئة التشريعية المتمثلة بالقوانين والقرارات المنظمة للعمل المصرفي لا

تتضمن بشكل صريح مفهوم حوكمة الشركات، وأن المصارف الجزائرية التي تتبنى مبادئ حوكمة الشركات تتمتع بميزة تنافسية أعلى لجذب رؤوس الأموال مقارنة بالمصارف التي لا تطبقها ومن تم قدرة أكبر على تعظيم عوائدها الاستثمارية، ومن أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة ضرورة أن تعمل الجهات الحكومية الجزائرية وخصوصاً المصرف المركزي على إصدار دليلاً إرشاديا لحوكمة الشركات العاملة في الجزائر بما يضمن التمويلات الائتمانية التي تمنحها المصارف، وذلك من خلال تحديد واضح لآليات الرقابة ووسائل الإفصاح وإدارة المخاطر بما يحقق السلامة والمتانة للعمليات المصرفية.

دراسة (عيادي وخوالد، 2012):

" تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية- دراسة حالة الجزائر " ، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل مدى الالتزام بتطبيق وتبني آليات الحوكمة ومحدداتها وأهميتها، والتركيز على مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية بالجزائر، وركزت الدراسة على دراسة الفساد المالي والإداري وأثاره السلبية على الربحية والأداء المالي للمصارف الجزائرية، وذلك يرجع الي ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة في إنجاز خدماتها المصرفية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل اختبار وتحليل بيانات الدراسة وصولاً لتشخيص دقيق لمدى الالتزام بتبني أساليب الحوكمة بالسوق المصرفية الجزائرية، ومن تم بلوغ ما تسعى إليه الدراسة من الوصول الي نتائج علمية رصينة تخدم القائمين على النظام المصرفي بالدولة ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن حوكمة المؤسسات المالية والمصرفية ضرورة ملحة للنظام المصرفي كمرجعية تضبط على أساسه العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية في المصرف، وتنعكس على قدرته لتحسين الأداء بالمصارف الجزائرية، كذلك استنتجت الدراسة بأن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف وفقاً لمبادئ بازل، أمراً ملحا لبناء نظام رقابي محكم تكون له القدرة في إدارة المخاطر، وتوزيع المسئوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف للحد من مخاطر البيئة المصرفية.

دراسة (الساعدي، 2014):

" إستراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية "، هدفت الدراسة لمعرفة مدى قدرة المصارف على تطبيق مفاهيم وأسس الحوكمة المؤسسية، بما يخدم المصارف في جهودها الرامية لتقليل المخاطر المصرفية والتي تؤثر في قدرتها على تحقيق الأرباح وتعظيم العوائد، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية والالتزام بالضوابط القانونية الي جانب انتهاج أسلوب التدقيق الداخلي وقدرة المصرف على النجاح في تطبيق مفهوم الحوكمة بكفاءة وفاعلية، وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة اعتماد المصرف على وجود دليل لمبادئ الحوكمة المصرفية والالتزام بتنفيذها.

دراسة (حنان، 2016):

بعنوان " دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فاعلية الأداء للمصارف التجارية "، قدمت الدراسة رؤيا تحليلية حول السوق المصرفية بالجزائر، هدفت من خلالها الي معرفة المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها نظام الحوكمة المصرفية، وتوصلت الدراسة لعدت نتائج من أهمها أن اتجاهات الأفراد نحو آلية الحد من المخاطر المؤثرة على الخدمات المصرفية جاءت ايجابية ما يؤشر الي أهمية إدارة المخاطر والعمل على الحد منها بالنسبة للمصارف، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز الرقابة المصرفية وتبني أحدث نظم التدقيق والمتابعة في المصارف التجارية العاملة في السوق الجزائرية.

دراسة (الجازوي والبرعصي، 2018):

أوضحت الدراسة أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي، وقد شملت الدراسة المصارف التجارية الليبية وبعض العاملين بإدارة الرقابة على المصارف بالمصرف المركزي، الي جانب عدداً من العاملين في ديوان المحاسبة، وخلصت الدراسة الي نتيجة مهمة مفادها أن

هناك تأثير إيجابي لتبني الحوكمة في بيئة الأعمال والمصارف في ليبيا لمكافحة ظاهرة الفساد، وقد أوصت الدراسة بضرورة اعتماد سياسة الإفصاح والشافية كركيزة أساسية لمكافحة الفساد المالي والإداري ودعم الجهود باتجاه تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في ليبيا.

دراسة (الشافعي، 2019):

بعنوان " دور الحوكمة في تحسين أداء المصارف التجارية " ، دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والصحاري فرع الخمس، سعت الدراسة لمعرفة مدى تطبيق المصارف التجارية المشمولة بالدراسة لنظام الحوكمة وتسليط الضوء على أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي لدراسة الحالة محل التحليل، وقد استنتجت الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي الي اتخاذ الاحتياطيات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة في ضل سيادة سياسة الشفافية في البيئة الاقتصادية، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات كان من أبرزها العمل على المزيد من الدفع للمصارف التجارية باتجاه تطبيق مبادئ الحوكمة، بما يساهم في زيادة الثقة وتحسين الأداء المالي للمصارف.

نموذج الدراسة:

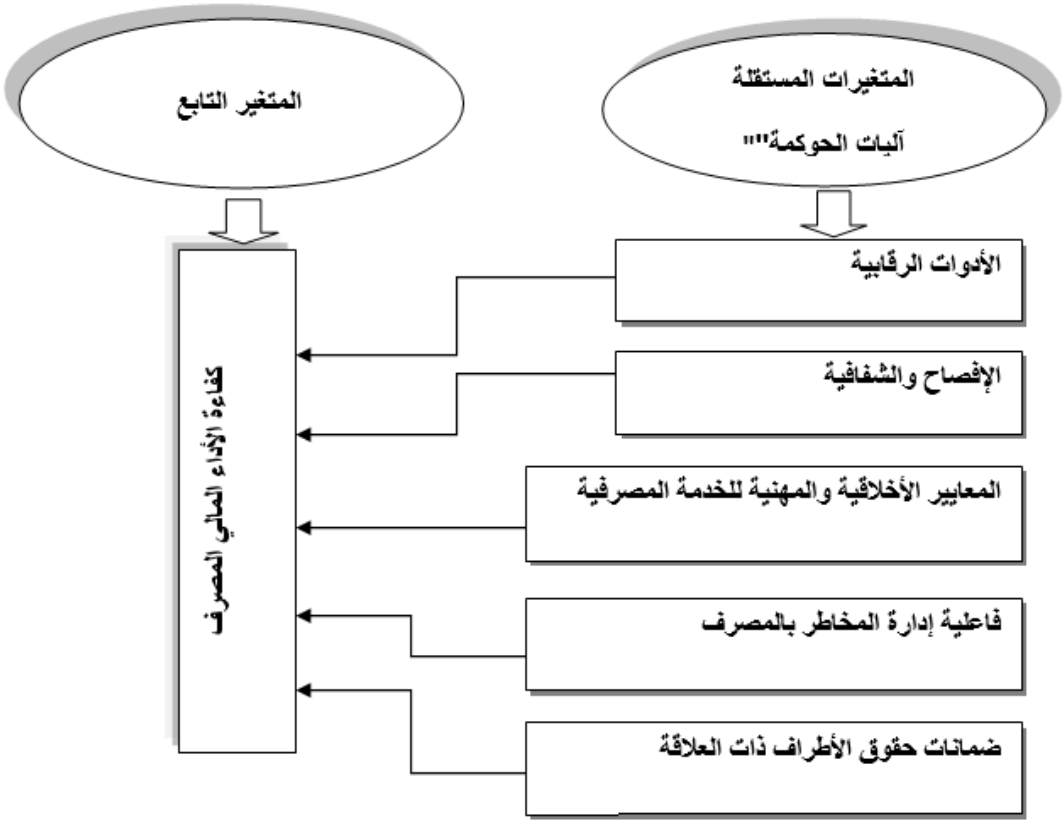

مخطط 1: نموذج الدراسة

المصدر: تصميم الباحثان اعتمادًا على عدد من الدراسات السابقة.

الفجوة البحثية:

بمراجعة أدبيات الدراسات السابقة التي كتبت في موضوع الدراسة، اتضح أن جل الدراسات كانت عن البيئة العربية أما ما يخص البيئة الليبية، فقد تناولت الدراسات التي تعرضت لموضوع الحوكمة من جوانب تختلف عن هده الدراسة، فمنها من ركز على الجانب المحاسبي والبعض الآخر تناول في دراسته دور الحوكمة في مكافحة الفساد، وبعضها الآخر ركز فقط على حوكمة الشركات كونها ذات تعامل مالي

مع المؤسسات المالية والمصرفية، أما هده الدراسة فاختلفت عن سابقاتها كونها استخدمت متغيرات أكثر شمولاً من سابقاتها وكذلك تناولت الموضوع من وجهة نظر متخذ القرار المصرفي، ارتكازا على مقدرتهم الكبيرة على تقييم أثر الحوكمة على البيئة التمويلية والاستثمارية وانعكاسها على الأداء المالي للمصرف، ومن خلال نتائج هده الدراسة والدور النسبي الذي يلعبه كل متغير من متغيرات الدراسة الممثلة لآليات الحوكمة في التأثير على الأداء المالي للمصارف، يمن أن يساهم في وضع دليل مصرفي موحد لآليات الحوكمة المصرفية.

الدراسة العملية:

- **أسلوب الدراسة.**
- **مجتمع وعينة الدراسة.**
- **أداة الدراسة.**
- **ثبات أداة الدراسة.**
- **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.**

منهجية الدراسة:

تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول تقييم واقع " آثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للمصرف بمصرف الجمهورية الفرع الرئيسي "، ويحاول هذا المنهج المقارنة والتفسير والتقييم أملاً في الوصول إلى تعميمات ذات معنى لزيادة التعرف على موضوع الدراسة.
هذا وقد استخدم الباحثان مصدرين أساسيين للمعلومات:

- **المصادر الثانوية**: تتمثل مصادر البيانات الثانوية في الكتب والمراجع ذات العلاقة بالإطار النظري للدراسة، كما أن الدوريات والمقالات والتقارير والنشرات، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، كان لها جميعا دور في إثراء القيمة العلمية للدراسة، وكذلك لا ننسى البحث والمطالعة في مواقع شبكة الاتصالات الدولية "الإنترنت".
- **المصادر الأولية**: وفيما يتعلق بالجانب التحليلي لموضوع الدراسة قام الباحث بجمع البيانات الأولية من خلال استمارة الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة صُممت خصيصاً لهذا الغرض، حيث تم توزيع استمارة الاستبيان على عدد (50) موظف وموظفة من موظفي مصرف الجمهورية الفرع الرئيسي.

مجتمع وعينة الدراسة:

نظراً لأن المستهدف في هذه الدراسة هم موظفي مصرف الجمهورية الفرع الرئيسي، الإدارات العليا فقد قام الباحثان بتوزيع (50) استمارة استبيان على الموظفين بالمصرف، وتم استرجاع عدد (36) استمارة استبيان بعد تعبئتها واستكمالها من أفراد عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح عينة الدراسة:

جدول رقم (1): يبين عدد الاستبيانات الموزعة والفاقد منها والصالحة للتحليل

الاستمارات الموزعة	المسترجعة	الفاقد منها	المستبعد	الخاضع للدراسة	نسبة الاستجابة %
50	36	14	0	36	%72

أداة الدراسة:
تم إعداد استبانة حول "آثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للمصرف"، تتكون الاستبانة من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: عبارة عن السمات الشخصية للمستجيب (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، عدد الدورات فيما يخص معايير الحوكمة).

القسم الثاني: يتكون من متغيرات الدراسة وهي:

1- كفاءة الأداء المالي للمصرف، ويشتمل على (8) فقرات.
2- الأدوات الرقابية، ويشتمل على (6) فقرات.
3- الإفصاح والشفافية، ويشتمل على (6) فقرات.
4- المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية، ويشتمل على (5) فقرات.
5- فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف، ويشتمل على (5) فقرات.
6- ضمانات حقوق الأطراف ذات العلاقة، ويشتمل على (5) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

جدول رقم (2): يبين درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	لا أوافق بشده	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

ثبات أداة الدراسة Reliability
يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه لأكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد تحقق الباحثان من ثبات استبيان الدراسة من خلال معامل ألف كرونباخ كانت النتائج كما في الجدول (3):

استخدم الباحثان اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.

جدول رقم (3): يبين نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات استبيان الدراسة

م	الفقرة	معامل ألفا كرونباخ
1	كفاءة الأداء المالي للمصرف	0.89
2	الأدوات الرقابية	0.89
3	الإفصاح والشفافية	0.88
4	المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية	0.85
5	فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف	0.83
6	ضمانات حقوق الأطراف ذات العلاقة	0.87
جميع فقرات الاستبيان		0.975

يتضح من النتائج بالجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لجميع فقرات الاستبانة وجاءت بنسبة (0.98) تقريباً، وهي قيمة ممتازة، كما كان الحال علية لقيم معامل ألفا كرونباخ المرتفعة

لكل محور من محاور استمارة الاستبيان، وبذلك فإن قائمة الاستبيان في صورتها النهائية كما في الملحق رقم (1) قابلة للتوزيع.

بذلك يكون الباحثان قد تأكدا من صدق وثبات استبيان الدراسة مما جعلهم على ثقة بصحتها وصلاحيتها للحصول على نتائج علمية رصينة والإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال الحزمة الإحصائية Statistical Package for the Social Science (SPSS)، ومن الأدوات والمقاييس الإحصائية المستخدمة ما يلي:

1) النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويفيد الباحثان في وصف عينة الدراسة.
2) الرسوم البيانية: لتمثيل السمات الشخصية لمفردات مجتمع الدراسة.
3) اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
4) اختبار معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط: يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات.
5) اختبار تحليل الانحدار الخطي: يستخدم هذا الأسلوب للحصول على نموذج رياضي يمثل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني:

التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة

أولاً: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة.

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

فيما يلي عرض لمفردات عينة الدراسة وفق هذه الخصائص والسمات

- **توزيع أفراد عينة حسب متغير العمر**:

من الجدول رقم (4) يتضح بأن 41.7% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم تتراوح من 36 الى اقل من 45 سنة، وأن 27.8% منهم أعمارهم من26 الى أقل من 35 سنة في حين أن 19.4% أعمارهم تتراوح من 18 سنة الى أقل من 25 سنة بينما فقط 11.1% كانت أعمارهم من 46 الى اقل من 55 سنة.

جدول رقم (4): يبين التوزيع التكراري والنسبي لمتغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
من 18 سنة الى أقل من 25 سنة	7	%19.4
من 26 الى أقل من 35 سنة	10	%27.8
من 36 الى اقل من 45 سنة	15	%41.7
من 46 الى اقل من 55 سنة	4	%11.1
المجموع	36	%100

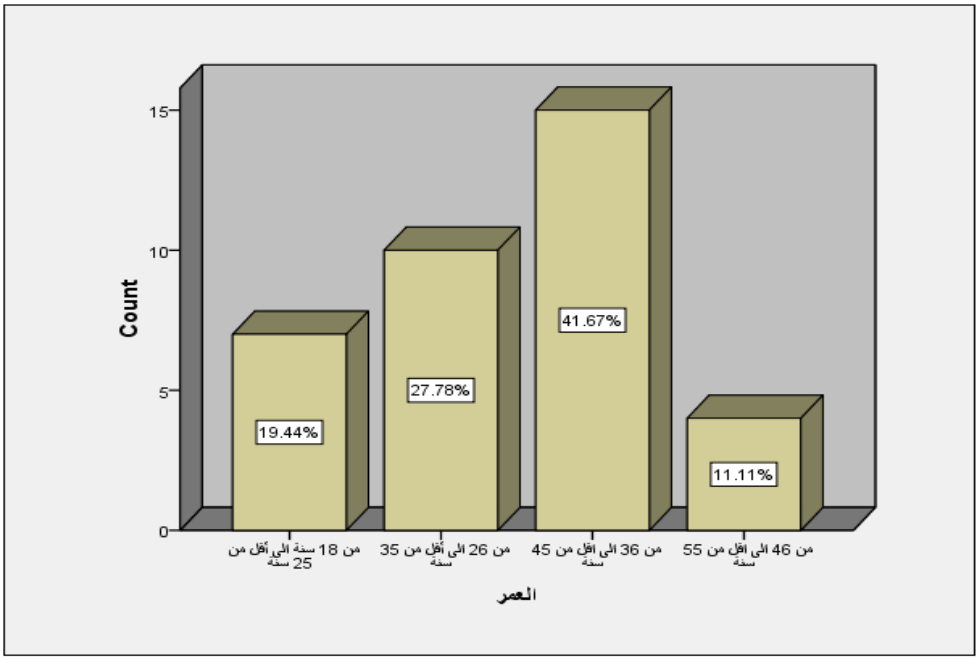

الشكل رقم (1): يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب العمر

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس**:

من الجدول رقم (5) يتضح بأن 69.4% من أفراد عينة الدراسة كان ذكورا بينما 30.6% كانت إناثا.

جدول رقم (5): يبين التوزيع التكراري والنسبي لمتغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	25	%69.4
أنثى	11	%30.6
المجموع	36	%100

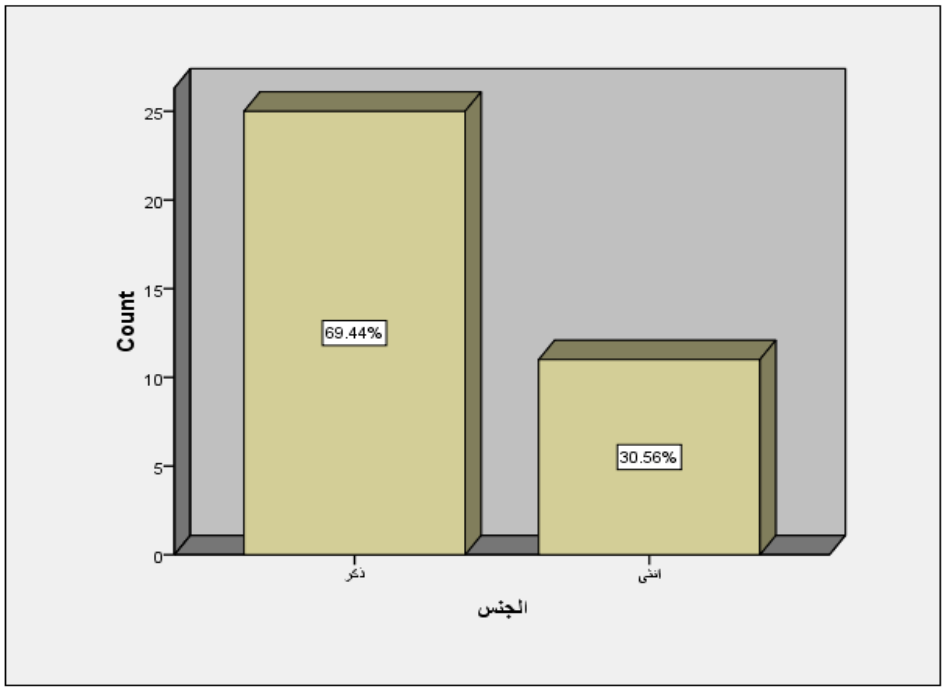

الشكل رقم (2): يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب الجنس.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:**

يبين الجدول رقم (6) أن ما نسبته 91.7% من عينة الدراسة من حملة الدبلوم العالي او البكالوريوس، بينما كان 8.3% فقط منهم من حملة الماجستير.

جدول رقم (6): يبين التوزيع التكراري والنسبي لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
دبلوم عالي أو بكالوريوس	33	%91.7
ماجستير	3	%8.3
المجموع	36	%100

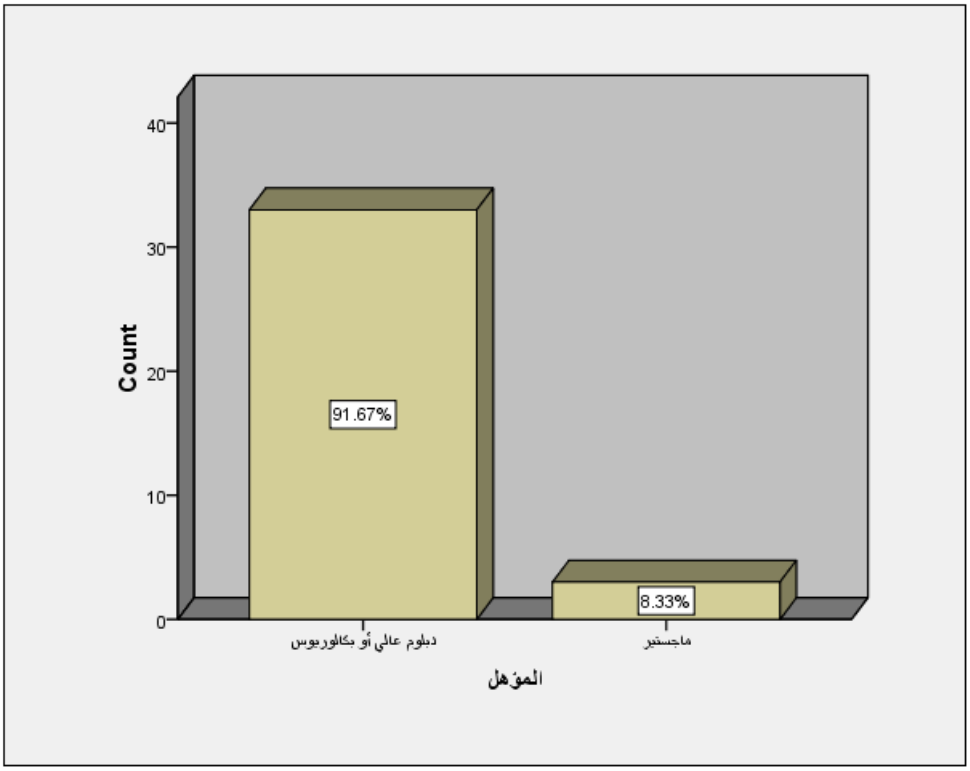

الشكل رقم (3): يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي.

-توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي:

من الجدول رقم (7) يتضح بأن حوالي 72.2% من أفراد عينة الدراسة موظفون، وأن22.2% بوظيفة رئيس قسم، في حين أن 2.8% بوظيفة مدير إدارة، وكذلك 2.8% بوظيفة مدير أو عضو مجلس إدارة.

جدول رقم (7): يبين التوزيع التكراري والنسبي لمتغير المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
مدير أو عضو مجلس إدارة	1	%2.8
مدير إدارة	1	%2.8
رئيس قسم	8	%22.2
موظف	26	%72.2
المجموع	36	100

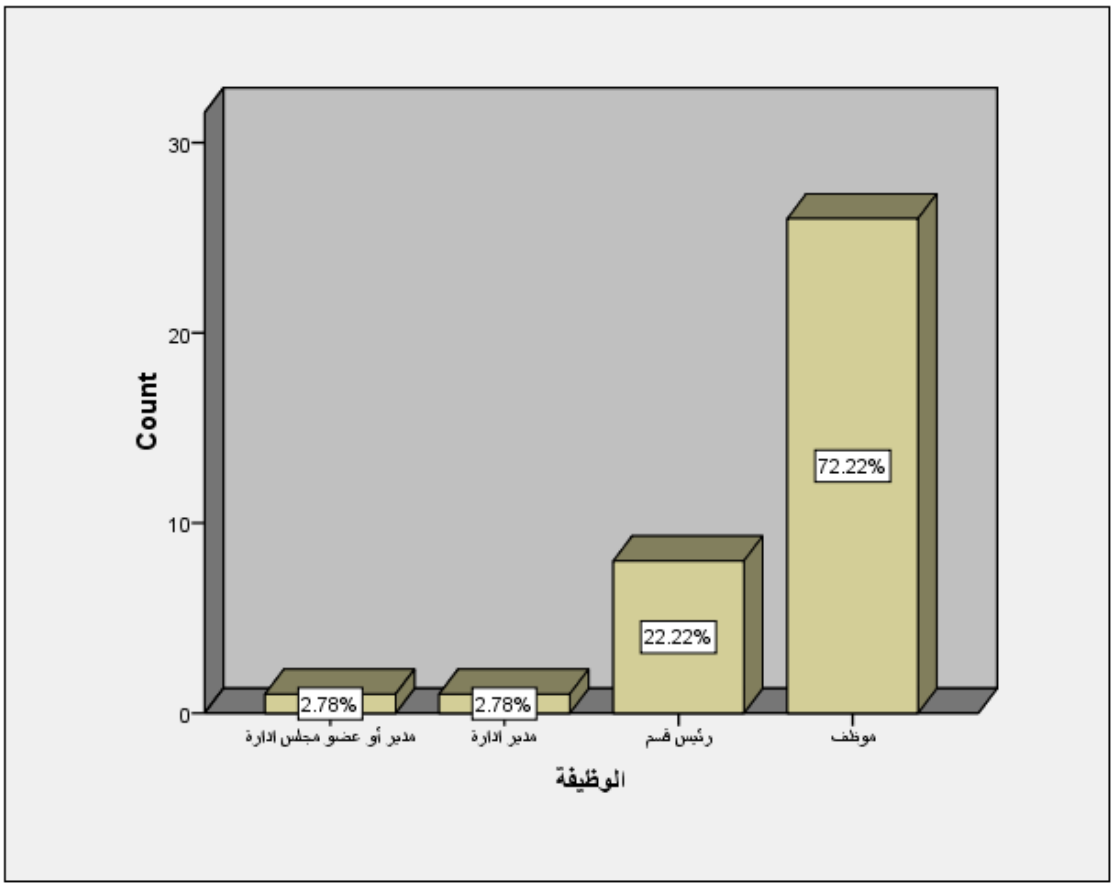

الشكل رقم (4) يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب المستوى الوظيفي.

- توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد الدورات فيما يخص معايير الحوكمة:

من الجدول رقم (8) يتضح بأن حوالي33.3% من أفراد عينة الدراسة لم يحصلوا على أي دورات في مجال معايير الحوكمة، وان 30.6% من الموظفين المستهدفين بالدراسة تحصلوا على دورة واحدة، وأن 13.9% تحصلوا على دورتين في حين أن 11.1% منهم تحصلوا على ثلاث دورات وكذلك فقط 11.1% منهم تحصلوا على أكثر من 4 دورات في مجال معايير الحوكمة.

جدول رقم (8): يبين التوزيع التكراري والنسبي لمتغير عدد دورات معايير الحوكمة

عدد الدورات في مجال معايير الحوكمة	العدد	النسبة المئوية %
لا شيء	12	%33.3
دورة واحدة	11	%30.6
دورتان	5	%13.9
ثلاث دورات	4	%11.1
أكثر من أربع دورات	4	%11.1
المجموع	36	%100

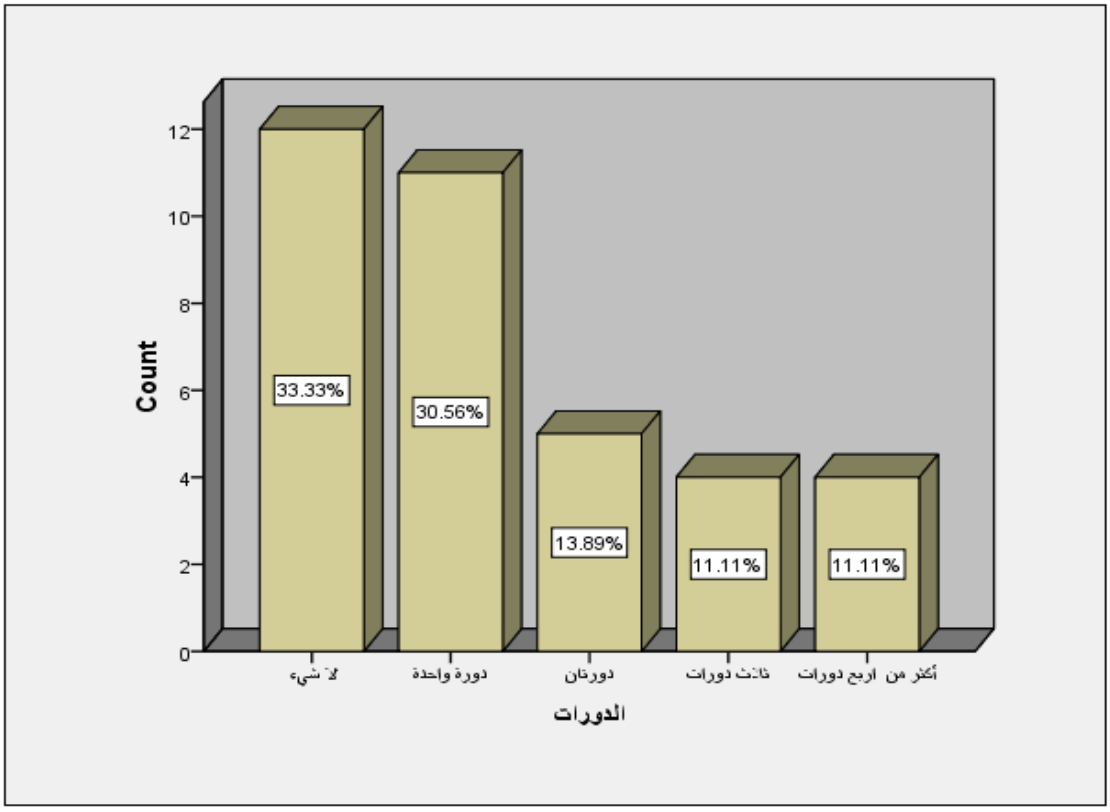

الشكل رقم (5) يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب عدد دورات معايير الحوكمة.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

للتأكد فيما إذا كان هناك تأثير للمتغير المستقل (آليات الحوكمة المصرفية) وأبعاده المتمثلة في (الأدوات الرقابية، الإفصاح والشفافية، المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمات المصرفية، فاعلية أداء المخاطر بالمصرف, ضمان حقوق الأطراف ذات العلاقة) على المتغير التابع المتمثل في كفاءة الأداء المالي للمصرف، وسيتم اختبار هذه الفرضيات باحتساب معاملات الارتباط واستخدام تحليل الانحدار الخطي Linear Regression ، ولكن قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات وذلك لضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك على النحو التالي :

فيما يتعلق بافتراض عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة "Multi-Collinearity" قام الباحثان بإيجاد معامل التباين "Variance Inflation Factor – VIF" واختبار التباين المسموح به "Tolerance" لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن المعروف أنه إذا كان معامل تضخم التباين (VIF) للمتغير يتجاوز (10) وكانت قيمة التباين المسموح به أقل من (0.05) فإنه يمكن القول أن هذا المتغير له ارتباط عالٍ مع متغيرات مستقلة أخرى وبالتالي سيؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي في تحليل الانحدار، وقد تم الاعتماد على هذه القاعدة لاختبار الارتباط الخطي المتعدد "Multicollinearity" بين المتغيرات المستقلة.

وكما يشير الجدول (9) الذي يحتوي على المتغيرات المستقلة وقيمة معامل التضخم للتباين (VIF) والتباين المسموح به "Tolerance" لكل متغير، نلاحظ أن قيمة معامل التضخم لجميع المتغيرات كانت أقل من (10) وتتراوح ما بين (6.215–9.436) كما نلاحظ أن قيمة التباين المسموح "Tolerance " لجميع المتغيرات كانت أكبر من (0.05) وتتراوح ما بين (0.08 –0.161) ولذلك يمكن القول أنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط ذاتي عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (9): نتائج اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

المتغيرات	التباين المسموح به Tolerance	معامل تضخم التباين (VIF)	معامل الالتواء Skewness
الأدوات الرقابية	0.120	8.364	-0.154
الإفصاح والشفافية	0.080	9.436	-0.186
المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية	0.109	9.157	-0.027
فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف	0.161	6.215	-0.019
ضمانات حقوق الأطراف ذلت العلاقة	0.097	7.280	-0.042

ومن أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات فقد تم الاستناد إلى احتساب قيمة معامل الالتواء للمتغيرات، وكما يشير الجدول (23) فإن قيمة معامل الالتواء لجميع المتغيرات كانت أقل من (1) ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

ولزيادة التأكد من أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً قام الباحثان بإجراء اختبار Kolmogorove-Smirnov والذي كانت نتائجه على النحو الآتي:

جدول رقم (10) نتائج اختبار Kolmogorove-Smirnov

المتغيرات	درجات الحرية df	مستوى المعنوية المحسوب P-value
جميع المتغيرات	36	0.133

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة مستوى المعنوية المحسوبة P-value كانت (0.133) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بأن هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

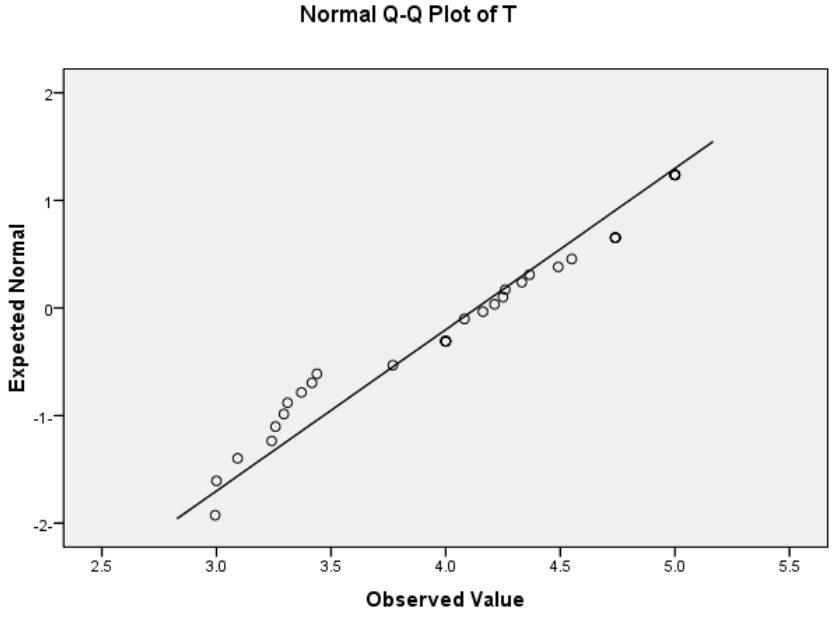

الشكل رقم (6): يبين التمثيل البياني لمدى ملائمة البيانات للتوزيع الطبيعي.

اختبار الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المصرفية والأداء المالي للمصرف:

الفرضية الصفرية: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المصرفية والأداء المالي للمصرف (معامل الارتباط R=صفر).

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المصرفية والأداء المالي للمصرف (معامل الارتباط R≠صفر).

عند إيجاد معامل الارتباط بين آليات الحوكمة المصرفية بمختلف أبعادها والأداء المالي للمصرف كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (11): نتائج معاملات الارتباط بين آليات الحوكمة المصرفية والأداء المالي للمصرف.

المتغيرات	الأداء المالي للمصرف	مستوى المعنوية
آليات الحوكمة المصرفية	0.91	0.00

يوضح الجدول (11) أن الأداء المالي للمصرف محل الدراسة (المتغير التابع) له علاقة ارتباطيه طردية قوية جداً مع آليات الحوكمة المصرفية (المتغير المستقل) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.91).

عند إجراء اختبار تحليل الانحدار للمتغير التابع (الأداء المالي للمصرف) على المتغير المستقل (آليات الحوكمة المصرفية) لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (12): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

	درجات الحرية	معامل التحديد R2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	1	0.83	13.612	13.612	**161.166	0.00
الخطأ	34		2.872	0.084		
الكلي	35		16.484			

النموذج صالح عند مستوى معنوية **0.01

يوضح الجدول (12) صلاحية نموذج اختبار الفرضية الرئيسية للبحث وذلك نظراً لأن مستوى الدلالة المحسوبة كان (0.00) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن آليات الحوكمة المصرفية تفسر (83%) من التباين في متغير (الأداء المالي للمصرف) ، وبناء على ذلك نستطيع اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة.

جدول رقم (13): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للمصرف.

العوامل المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة α
ثابت الانحدار	0.447	9920.	0.909	4971.	0.144
آليات الحوكمة المصرفية	0.918	0.072		**12.695	0.00

**النموذج صالح عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (13)، ومن متابعة قيم اختبار(t) أن المتغير المستقل (آليات الحوكمة المصرفية) له تأثير في المتغير التابع (الأداء المالي للمصرف)، حيث كانت قيمة (t) المحسوبة للمتغير المستقل معنوية عند مستوى دلالة (α=0.01)، ومما سبق يقتضي ما يلي:
رفض الفرضية الصفرية للدراسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المصرفية والأداء المالي للمصرف.
وهذا يعني أنه يمكن القول إن ارتفاع مستوى توافر آليات الحوكمة المصرفية يؤدي إلى تحسن الأداء المالي للمصرف.

1- **الفرضية الفرعية الأولى**: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأدوات الرقابية وكفاءة الأداء المالي للمصرف.

ويمكن إعادة صياغة هذه الفرضية كالتالي:
الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأدوات الرقابية وكفاءة الأداء المالي للمصرف.
الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأدوات الرقابية وكفاءة الأداء المالي للمصرف.
وعند إجراء اختبار تحليل الانحدار كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (14): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

المصدر	درجات الحرية	معامل الارتباطR	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	1	0.92	0.85	13.930	13.930	**185.415	0.00
الخطأ	34			2.554	0.075		
الكلي	35			16.484			

النموذج صالح عند مستوى معنوية 0.01 **

يوضح الجدول (14) صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الأولى للبحث وذلك نظراً لأن مستوى الدلالة المحسوبة كان (0.00) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن توفر الأدوات الرقابية يفسر (85%) من التباين في متغير (الأداء المالي للمصرف) ، وبناء على ذلك نستطيع اختبار الفرضية الفرعية الأولى للبحث.

جدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر الأدوات الرقابية على فاعلية الاداء المالي للمصرف

العامل المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة α
الأدوات الرقابية	0.893	0.066	0.919	**13.617	0.00

**النموذج صالح عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (15)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغير المستقل (الأدوات الرقابية) له تأثير في المتغير التابع (الأداء المالي للمصرف)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (13.617)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (α=0.01)، ومما سبق يقتضي ما يلي:
رفض الفرضية الصفرية للفرضية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأدوات الرقابية والأداء المالي للمصرف.
وهذا يعني أنه يمكن القول بأن انخفاض مستوى توافر الأدوات الرقابية يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء المالي للمصرف.

2- الفرضية الفرعية الثانية

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية وكفاءة الأداء المالي للمصرف.

ويمكن إعادة صياغة هذه الفرضية كالتالي:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية و كفاءة الأداء المالي للمصرف.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية وكفاءة الأداء المالي للمصرف.

عند إجراء اختبار تحليل الانحدار كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (16): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

المصدر	درجات الحرية	معامل الارتباطR	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	1	0.91	0.83	13.706	13.706	**295.735	0.00
الخطأ	34			2.778	0.082		
الكلي	35			16.484			

**النموذج صالح عند مستوى معنوية 0.01

يوضح الجدول (16) صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الثانية للبحث وذلك نظراً لأن مستوى الدلالة المحسوبة كان (0.00) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن الإفصاح والشفافية يفسر (83%) من التباين في متغير (كفاءة الأداء المالي للمصرف)، وبناء على ذلك نستطيع اختبار الفرضية الفرعية الثانية للبحث.

جدول رقم (17): نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر الإفصاح والشفافية على كفاءة الأداء المالي بالمصرف

العامل المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة α
الإفصاح و الشفافية	0.798	0.062	0.912	**12.951	0.00

**النموذج صالح عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (17)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغير المستقل (الإفصاح والشفافية) له تأثير طردي قوي على المتغير التابع (كفاءة الأداء المالي للمصرف)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (12.951)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (α=0.01)، ومما سبق يقتضي ما يلي:

رفض الفرضية الصفرية للفرضية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية وكفاءة الأداء المالي للمصرف.

وهذا يعني أنه يمكن القول إن انخفاض مستوى الإفصاح و الشفافية يؤدي إلى انخفاض مستوى كفاءة الأداء المالي للمصرف.

3- الفرضية الفرعية الثالثة

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية والأداء المالي للمصرف.

ويمكن إعادة صياغة هذه الفرضية كالتالي:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية والأداء المالي للمصرف.الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية والأداء المالي للمصرف.

عند إجراء اختبار تحليل الانحدار كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (18): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المصدر	درجات الحرية	معامل الارتباطR	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	1	0.88	0.77	12.612	12.612	**110.753	0.00
الخطأ	34			3.872	0.114		
الكلي	35			16.484			

**النموذج صالح عند مستوى معنوية 0.01

يوضح الجدول (18) صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للبحث وذلك نظراً لأن مستوى الدلالة المحسوبة كان (0.00) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية تفسر (77%) من التباين في متغير (كفاءة الأداء المالي للمصرف)، وبناء على ذلك نستطيع اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للبحث.

جدول رقم (19): نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية على كفاءة الأداء المالي للمصرف

العامل المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة α
المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية	0.807	0.077	0.875	**10.524	0.00

**النموذج صالح عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (19)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغير المستقل (المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية) له تأثير طردي قوي على المتغير التابع (كفاءة الأداء المصرفي)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.524)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (α=0.01)، ومما سبق يقتضي ما يلي:

رفض الفرضية الصفرية للفرضية الثالثة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية وكفاءة الأداء المالي للمصرف.

وهذا يعني أنه يمكن القول إن تدني مستوى المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية يؤدي إلى انخفاض مستوى كفاءة الأداء المالي للمصرف.

4- الفرضية الفرعية الرابعة

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية أداء المخاطر بالمصرف وكفاءة الأداء المالي للمصرف.

ويمكن إعادة صياغة هذه الفرضية كالتالي:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف وكفاءة الأداء المالي للمصرف.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالـة إحصـائية بـين فاعليـة إدارة المخـاطر بالمصـرف وكفـاءة الأداء المالي للمصرف.

عند إجراء اختبار تحليل الانحدار كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (20): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المصدر	درجات الحرية	معامل الارتباطR	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	1	0.74	0.54	8.919	8.919	**40.088	0.00
الخطأ	34			7.565	0.222		
الكلي	35			16.484			

**النموذج صالح عند مستوى معنوية 0.01

يوضح الجدول (20) صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للبحث وذلك نظراً لأن مستوى الدلالة المحسوبة كان (0.00) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف تفسر (54%) من التباين في متغير (كفاءة الأداء المالي للمصرف)، وبناء على ذلك نستطيع اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للبحث.

جدول رقم (21): نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف على كفاءة الأداء المالي للمصرف

العامل المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة α
فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف	0.780	0.123	0.736	**6.332	0.00

**النموذج صالح عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (21)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغير المستقل (فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف) له تأثير طردي قوي على المتغير التابع (الأداء المالي للمصرف)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.332)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (α=0.01) ، وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية للفرضية الرابعة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف و كفاءة الأداء المالي للمصرف، وبذلك يمكن القول أن انخفاض مستوى فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف يؤدي إلى انخفاض كفاءة الأداء المالي للمصرف.

5 - الفرضية الفرعية الخامسة

هناك علاقة ذات دلالة إحصـائية بـين ضـمانات حقـوق الأطـراف ذات العلاقـة بالمصـرف وكفـاءة الأداء المالي للمصرف.

ويمكن إعادة صياغة هذه الفرضية كالتالي:

الفرضـية الصـفرية: لا توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بـين ضـمانات حقـوق الأطـراف ذات العلاقـة بالمصرف وكفاءة الأداء المالي للمصرف.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضمانات حقوق الأطـراف ذات العلاقـة بالمصـرف وكفاءة الأداء المالي للمصرف.

وبالقيام بعملية اختبار تحليل الانحدار كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (22): نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة

المصدر	درجات الحرية	معامل الارتباطR	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	1	0.79	0.62	10.261	10.261	**56.056	0.00
الخطأ	34			6.223	0.183		
الكلي	35			16.484			

**النموذج صالح عند مستوى معنوية 0.01

يوضح الجدول (22) صلاحية نموذج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة للبحث وذلك نظراً لأن مستوى الدلالة المحسوبة كان (0.00) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن ضمانات حقوق الأطراف ذات العلاقة بالمصرف تفسر (62%) من التباين في متغير (كفاءة الأداء المالي للمصرف)، وبناء على ذلك نستطيع اختبار الفرضية الفرعية الخامسة للبحث.

جدول رقم (23): نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر ضمانات حقوق الأطراف ذات العلاقة بالمصرف على كفاءة الأداء المالي للمصرف

العامل المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة α
ضمانات حقوق الأطراف ذات العلاقة بالمصرف	0.716	0.096	0.789	**7.487	0.00

**النموذج صالح عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (23)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغير المستقل (ضمانات حقوق الأطراف ذات العلاقة بالمصرف) له تأثير طردي قوي على المتغير التابع (الأداء المالي للمصرف)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (7.487)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (α=0.01)، وعلية يتم رفض الفرضية الصفرية للفرضية الخامسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضمانات حقوق الأطراف ذات العلاقة بالمصرف وكفاءة الأداء المالي للمصرف. وهو ما يعني أن ضعف ضمانات حقوق الأطراف ذات العلاقة بالمصرف يؤدي إلى انخفاض كفاءة الأداء المالي للمصرف.

النتائج و التوصيات:

أولاً: النتائج:

1. أظهرت الدراسة أن هناك تأثير إيجابي قوي لأدوات آليات الحوكمة المصرفية على كفاءة الأداء المالي بالمصرف، وذلك وفقاً لرؤية القائمين على الإدارة العليا ومتخذي القرار بالمصرف محل الدراسة.
2. أكدت نتائج التحليل الإحصائي بأن توافر مستوى عالي من الأدوات الرقابية التي يطبقها المصرف لمتابعة عملياته المصرفية المختلفة تنعكس بشكل إيجابي على ضبط بيئة الخدمة المصرفية وهو ما يؤدي إلى الرفع من كفاءة الأداء المالي للمصرف.
3. كما بينت نتائج الدراسة أن انتهاج سياسة الإفصاح والشفافية في العمليات المصرفية تكتسب دور ايجابي كبير في تحسين كفاءة الأداء المالي للمصرف.
4. أظهرت نتائج الدراسة أيضاً وجد علاقة ذات دلالة إحصائية قوية موجبة الأثر بين المعايير الأخلاقية والمهنية للخدمة المصرفية وكفاءة الأداء المالي للمصرف.

5. استنتجت الدراسة في جانبها الإحصائي بأن الرفع من مستوى فاعلية إدارة المخاطر والحد من الآثار السلبية لها على الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف يساهم بشكل كبير في الرفع من كفاءة الأداء المالي للمصرف محل الدراسة.
6. أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين ضمانات حقوق الأطراف ذات العلاقة بالمصرف وكفاءة الأداء المالي للمصرف.

ثانياً: التوصيات

خلصت هده الدراسة لمجموعة من النتائج المهمة وعلى أساسها يمكن تقديم عدداً من التوصيات التي يمكن بلورتها في شكل برنامج تنفيذي تفيد القطاع المصرفي إجمالاً والقائمين على اتخاذ القرار بمصرف الجمهورية وفروعه التابعة له، بما يعزز الأداء المالي للمصرف والاستغلال الأمثل للموارد بما يعزز مركزه التنافسي، وأهم هده التوصيات ما يلي:

1. ضرورة تبني المصرف المركزي في ليبيا باعتباره المسئول عن ضبط النظام المصرفي للدولة ومتابعة المصارف العاملة في السوق المصرفي الليبي، لتطبيق مفاهيم ومتطلبات الحوكمة ووضع آلياتها في شكل سياسة مصرفية شاملة تضبط العمل المصرفي وتكون ملزمة التنفيذ من قبل كل المصارف العاملة.

2. تعزيز دور الرقابة المصرفية للحد من المخالفات القانونية عند تقديم الخدمات المصرفية وخصوصاً فيما يخص عمليات غسيل الأموال والسرية المصرفية لحسابات العملاء، الي جانب استخدام أحدث نظم التدقيق والمتابعة المحاسبية بالمصارف العاملة بالسوق المصرفي الليبي.

3. ضرورة اعتماد سياسة واضحة للإفصاح والشافية تهدف لمكافحة الفساد المالي والإداري، وتقديم دليلاً إرشادياً متطوراً لحوكمة المؤسسات والشركات العاملة بالسوق الليبي، بما يضمن درجة آمان عالية للتمويلات المصرفية التي تمنحها المصارف، ودعم الجهود المبذولة باتجاه تطبيق مبادئ الحوكمة.

4. توصي الدراسة بضرورة أن تعمل المصارف تنويع خدماتها المصرفية بما يضمن تقليل المخاطر التمويلية والاستثمارية، ووضع آليات للرقابة وإدارة المخاطر والاسترشاد بمبادئ بازل لبناء إدارة مخاطر على درجة عالية من الكفاءة يبين المسؤوليات والصلاحيات للإدارات المختلفة داخل المصرف بما يحقق السلامة والمتانة للعمليات المصرفية، يفضي لتعزيز ودعم الأداء المالي لها.

5. العمل على زيادة اهتمام المصرف وخصوصاً الإدارة العليا والمستويات المختلفة بأهمية حوكمة الشركات وآليات تطبيقها باعتبارها أداة فعالة لضبط العلاقة بين المصرف وأصحاب المصالح من البيئة السوقية والمساهمين بفاعلية أكبر.

المراجـــع:

الرسائل العلمية:

1. النور علي سعد النور، " أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية "، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2011م.
2. هشام محمد أحمد الشريف سيد أحمد، " أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في المصارف التجارية السودانية "، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2011م.
3. حبيب الله أحمد عبد الله مقسم، " فاعلية تطبيق حوكمة الشركات على قرار منح الائتمان المصرفي "، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2010م.
4. خنتوش، حنان، " دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فاعلية الأداء للبنوك التجارية "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر، ولاية بسكرة، الجزائر، 2017م.

المجلات العلمية:

1. الساعدي، عمر مفتاح، " إستراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية "، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد (14)، يوليو، 2014م.

2. الجازوي، صالح أبوبكر، والبرعصي، عبد السلام حسين، " حوكمة القطاع المصرفي ودورها في مكافحة الفساد المالي: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية، المؤتمر العلمي الثاني المشترك: الحوكمة في المؤسسات الليبية ـ الواقع والطموح، جامعة عمر المختار، البيضاء – ليبيا، نوفمبر، 2018م.
3. آمال عيادي وأبوبكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، مايو، 2012م.
4. هواري معراج، وحديدي آدم، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير، ولاية بسكرة، الجزائر، مايو، 2012م.
5. الشافعي، ابراهيم الشافعي، دور الحوكمة في تحسين أداء المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية والصحاري فرع الخمس، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا، نوفمبر، 2019م.